انخفض الناتج المحلي الإجمالي لإندونيسيا إلى دون الـ6 في المئة

«الكويتية - الصينية»: تباطؤ الإصلاحات الهيكلية في إندونيسيا في سبيل ازدهار مستقبلي

قال تقرير الشركة «الكويتية - الصينية» بدأ الاقتصاد الإندونيسي يفقد جزء من بريقه بعدما كان يحسد على معدل نموه الذي كان يزيد عن نسبة 6 في المئة، وذلك بسبب تأثيرات ضعف الطلب العالمي، وأيضا انعكاسات الإصلاحات المالية والهيكلية التي وضعتها اندونيسيا أخيرا. ولأول مرة منذ ثلاث سنوات، انخفض الناتج المحلي الإجمالي لإندونيسيا إلى دون الـ6 في المئة على أساس سنوي في الربع الثاني من العام الحالي، حيث بلغ 5.8 في المئة على أساس سنوي. ويعزى هذا التباطؤ إلى عدة أسباب، أولا ضعف الصادرات نتيجة لاستمرار ضعف الطلب العالمي، وانتقال المصدّرين إلى تصدير سلع ذات قيمة مضافة أعلى تهيؤا لقانون المنع التام على صادرات المواد الخام الذي ستطبقه اندونيسيا قريبا. أما السبب الثاني، فهو ضعف سعر صرف الروبية الذي يزيد من تكاليف الواردات، والسبب الثالث والأخير هو الانخفاض البسيط في مستوى الاستهلاك بعد توقف الدعم الحكومي على الوقود في شهر يونيو الماضي، الأمر الذي أثر على ارتفاع التضخم وانخفاض القدرة الشرائية للمستهلك العادي.

وأضاف التقرير تشير الضغوط التضخمية أنها على الارتفاع مع ازدياد معدل التضخم من 5.9 في المئة على أساس سنوي في يونيو إلى معدل صاقع بلغ 8.2 في المئة في يوليو. وقد تشجع البنك المركزي بسبب هذا التضخم إلى رفع سعر الفائدة للمرة الثانية على التوالي هذا العام بنسبة أعلى من المتوقعة والبالغة 50 نقطة أساس، ليصبح سعر الفائدة الإندونيسي الآن 6.5 في المئة. كما جاء رفع سعر الفائدة مستهدفا انعاش الروبية التي شهدت ضعفاً حاداً في الفترة الأخيرة. إلا أن هذا الإجراء قد يسبب تراجع الاستهلاك المحلي ومستويات الاستثمار الخاص. وقد كان الاستهلاك تقليديا القطاع الأكبر الذي يساهم في النمو. فإذا ما واصل التراجع، قد يشكل سببا للقلق للاقتصاد الإندونيسي الذي يهدف إلى الوصول إلى معدل نمو يفوق 6 في المئة قبل نهاية العام.

ويمكننا الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من قياس الناتج الاقتصادي أو حجم الاقتصاد - معدّل بالنسبة للتضخم أو الانكماش. فهو مجموع القيم المعدلة لكافة السلع والخدمات النهائية التي تنتجها دولة أو منطقة ما خلال فترة زمنية محددة. وتعتمد هذه القيم على كميات «حجم» وأسعار السلع المنتجة. الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مقياس يجعل الأسعار الثابتة من خلال اعتماده على قيمة عام معين الذي يكون عام الأساس لجميع السلع والخدمات. ومن ثم، يتم استخدام هذه القيم لقياس الناتج المحلي الإجمالي للأعوام التي سبقت عام الأساس والأعوام التي تليه. كما يمكن قياس الناتج المحلي الإجمالي بعدة طرق، ومنها التي يتبعها مكتب الإحصاء الإندونيسي، وهو الجهة الحكومية المسؤولة عن البيانات الوطنية، حيث يقيس الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق وإنتاج القطاعات. ويبين الرسم البياني المرفق الناتج المحلي الإجمالي من ناحية الإنفاق، حيث يتكون من الاستهلاك الخاص، والإنفاق الحكومي، والاستثمارات المالية الثابتة، والصادرات والواردات. وتلعب الصادرات دوراً مهماً في النمو في إندونيسيا التي تعتمد على الاقتصاد المحلي، ولكن تقليديا كانت مساهمة الاستهلاك الخاص في الناتج المحلي الإجمالي أكبر.

وتبين التوقعات استمرار انخفاض الصادرات الإندونيسية، التي تشكل المواد الخام جزءاً رئيسيا منها، بسبب الضرر الناتج عن استمرار ضعف الطلب العالمي والإصلاحات الهيكلية الموضوعة على التصدير. وقد فرضت الحكومة الإندونيسية ضريبة على تصدير المواد الخام مثل المعادن، ومن المخطط أن تطبق المنع التام على تصدير المواد الخام ابتداءا من العام المقبل. إلا أننا نعتقد أن التدفق القوي للاستثمارات قد يساعد على تغطية انخفاض الصادرات، ولو جزئيا. وبينما يقترب موعد تطبيق هذا القانون، تستعد الشركات الكبرى بتجهيز مصانعها حتى تستغل عدم وجود المنافسين في مجال التصنيع المحلي بالوقت الحالي.

ويبقى الخطر الرئيسي في هذه الحالة هو ارتفاع التضخم، الذي يتفاقم مع ضعف سعر صرف العملة، والذي قد يؤدي إلى زيادات إضافية في سعر الفائدة. وقد كانت الروبية على انخفاض مؤخراً، بسبب الخوف من أن يبدأ الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بتقليص برنامج التيسير الكمي في شهر سبتمبر القادم، وهو ما انعكس على زيادة الطلب على الدولار الأمريكي. بينما على الصعيد المحلي، قد يكون ارتفاع الحد الأدنى للأجور وقودا للتضخم.

ومن المؤكد أن ارتفاع الحد الأدنى للأجور يجب أن يدعم الاستهلاك، وخصوصا بالنسبة للطبقة المتوسطة. وسيزيد منع تصدير المواد الخام من الاستثمارات على المدى المتوسط. ومع توقف الدعم الحكومي على الوقود والتي كانت تعادل 16 في المئة من ميزانية الدولة العام الماضي، ستملك الحكومة فائضا تستطيع استثماره في تطوير البنية التحتية للاقتصاد، ولهذا نتوقع ارتفاعاً في الإنفاق الحكومي هذا العام كذلك. وفيما قد نرى انخفاض معدل نمو اقتصاد إندونيسيا لأقل من 6 في المئة بنهاية هذا العام، فمن المرجح أن تكون تأثيرات الإصلاحات الاقتصادية الحالية المؤملة على توفير مصادر أكبر وأكثر استقرارا لدفع النمو في السنوات القادمة.

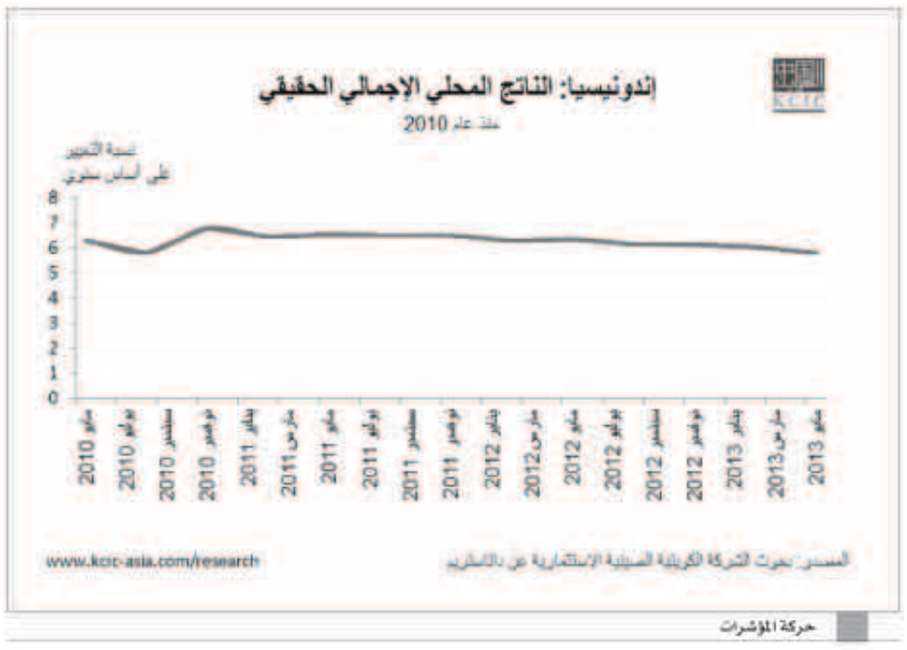

حركة المؤشرات

الذهب يحرز مزيداً من التقدم البطيء

«ساكسو بنك»: البيانات الاقتصادية تدعم النفط الخام خلال النصف الأول

قال تقرير الأسبوعي لساكسو بنك ساعد الانتعاش القوي خلال الأجزاء الأولى من شهر يوليو مؤشرات السلع الاساسية في تسجيل أول شهر مربح منذ شهر مارس. مع ذلك، على مدار الأسبوع الماضي برز قدر كبير من التباين بين بعض القطاعات الفردية، على نحو خاص بين قطاع الطاقة وقطاع المعادن الثمينة مع انتعاش النفط الخام وهبوط الذهب.

وأضاف التقرير فيما يلي عرض لأفضل البيانات الاقتصادية المتوقعة في أكثر دولتين مستهلكتين للنفط في العالم: قامت الصين والولايات المتحدة بضبط إيقاع أسواق الطاقة لهذا الأسبوع. وذلك على أقل تقدير بفضل المخاوف المتواصلة بشأن قطع الإمدادات مع إضرابات الموانئ في ليبيا وإزالة أكثر من واحد مليون برميل كل يوم من السوق.

كانت شركة خام غرب تكساس الوسيط «WTI» هي المستفيد الأكبر من هذه الأحداث، ويعود ذلك على أقل تقدير إلى وجود طلب قوي من مصافي التكرير الأمريكي بسبب ارتفاع استهلاك البنزين خلال موسم قيادة الولايات المتحدة الحالي.

ساعدت بيانات التصنيع بشكل أكثر من المتوقع في كلتا الدولتين بالإضافة إلى أوروبا على ارتفاع عوائد الأسهم والدولار وارتفاع عوائد السندات. تركيبة الحركات كانت أكثر مما يمكن أن تتحمله المعادن الثمينة في وبعد بضعة أسابيع من تعزيز تجدد ضغط الهبوط السلبي في السعر الذي ظهر في الفضة، على نحو معتاد تقريبا، وبذلك متوليا زمام الأمور في الهبوط.

كما شهد قطاع الزراعة زخما سلبيا خلال شهر يوليو وسط مخاوف السنوات السابقة حول تلاشي نقص الإمدادات مع الزمن. هذا وزادت ظروف الزراعة المثالية في نصف الكرة الشمالي من توقعات الحصول على موسم وفير من المحاصيل الرئيسية كالذرة وفول الصويا والقمح خلال الشهور المقبلة.

وتابع استأنفت أسعار كل من خام برنت وخام غرب تكساس الوسيط في المضي في انتعاشات قوية وسط ارتفاع في كل منها. وقد حقق ذلك وبالنسبة للأمريكيين تنوعا خفيفا في الخام على نحو مستمر منذ شهر ابريل. هذا الارتفاع الذي حقق مستوى سريعا في أوائل شهر يوليو عندما كان سعر البرميل 99 دولارا، ومؤخرا سجل سعر البرميل البالغ 100 دولار أمريكي انخفاضا يعزى إلى النقص الحاد في المخزونات المحلية للخام، وخاصة حول كوشينغ، محور التوزيع لشركة خام غرب تكساس الوسيط المتداول في نيويورك. هذا الانخفاض الذي يقدر بما نسبته 15 في المئة أي 42 مليون برميل كان الإشارة التي يبحث عنها السوق من أجل السعر لربطه بالأسعار العالمية التي يتم تحديدها في المقام الأول من قبل خام برنت. بدأت خطوط الأنابيب والبنية التحتية للسكك الحديدية المحسنة الآن في إزالة العقبة السابقة التي تراكمت في المنطقة نظراً للارتفاع غير المسبوق في وسائل الإنتاج غير التقليدية، مثل استخراج الزيت الحجري.

يعزى هذا الانتعاش الحاد الذي تلى التصحيح أواخر شهر يوليو إلى أساسيات الدعم على توقعات الطلب المتزايد في أعقاب تحسن البيانات الاقتصادية في الولايات المتحدة والصين وأوروبا مع ظهور مشاكل الإمداد وخاصة في ليبيا حيث تم إزالة براميل من السوق. ما يقارب 80 في المئة، أي ما يبلغ أكثر من واحد مليون برميل كل يوم من صادرات النفط الليبية، تواجه خطر التوقف وذلك نظرا لعمليات الإضراب في الموانئ الرئيسية. في الوقت نفسه تواجه بؤر توتر جغرافية سياسة أخرى في أماكن كالعراق والسودان ونيجيريا خطر إزالة براميل أخرى من السوق وهذا من شأنه أن يساعد في الحفاظ على الحد الأدنى لإطار سعر النفط.

هذا وسيصل طلب مصافي التكرير في الولايات المتحدة إلى ذروته في الأسابيع القليلة المقبلة وهذا من شأنه أن يحدث تحولا نحو إنتاج منتجات أخرى غير البنزين. حتى ذلك الحين، هناك أنباء عن مزيد من الانخفاض في كوشينغ من شأنه أن يساعد في الحفاظ على سعر خام غرب تكساس الوسيط مدعوما على نحو جيد نسبيا وعلى نحو ثابت لكليهما ولكن بشكل نسبي أيضا في خام برنت. وصل الانتشار مؤخرا بين كلتا شركتي النفط الخام إلى التكافؤ للمرة الأولى منذ ثلاث سنوات، وفي حين أن التركيز مستمر على تخفيضات المخزون إذ سوف يبقى محدودا حتى تستقر الأمور بشكل نهائيا عند سعر يعكس تكلفة نقل النفط من داخل الولايات المتحدة إلى خط مصافي التكرير على الساحل.

سعر البرميل لنفط خام غرب تكساس الوسيط «WTI» عالق بين 103 و109.30 دولار أمريكي للبرميل. تباين المستويات أدناه يمكن أن يؤكد القمة المضاعفة في السوق والتي يمكن أن تستهدف تصحيحا محتملا بانخفاض يصل لغاية 97. ارتفاع جديد من شأنه أن يشكل إشارة إلى تحرك مبدئي إلى 110.55، والتضاؤل في عام 2012 الذي عقب التضاؤل في عام 2011 عند 114.83 المشهود خلال الحرب الليبية في مارس 2011.

سجلت المعادن الثمينة عائدا ايجابيا في شهر يوليو مع ارتفاع الذهب للمرة الأولى منذ مارس والفضة منذ شهر يناير. من جانب آخر، وعقب التداول المحدود، أدى الفشل في إيقاف المقاومة الفنية الهامة إلى تجدد نقاط لضعف هذا الأسبوع، ويعزى ذلك على أقل تقدير إلى التركيبة الثلاثية المتمثلة في الأسهم والسندات والدولار. نتيجة للحركات غير الإيجابية تجاه السندات المالية للذهب في الوقت الراهن انتقل المعدن الأصفر إلى ما دون مستوى 1.300 في بحث عن دعم قبل أن يرتد ذلك بالضعف على تقرير الوظائف في الولايات المتحدة على نحو أضعف مما هو متوقع. يقف الدعم في الوقت الراهن عند 1.265 متبوعا بفترة انقطاع عند 1.245، والتي من خلالها قد تتشكل إشارة على العودة إلى انخفاض يونيو عند 1.180 دولار أمريكي للأونصة.

أول هانسن

مؤشرات النفط

نقي: علينا تأسيس صناديق خليجية بلا فوائد لدعم المؤسسات الصغيرة

أكد عبدالرحيم نقي أمين عام اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي أن مشكلة التخليص الجمركي للشاحنات في جسر الملك فهد لن تنتهي تقريباً وذلك بسبب الوقت الذي تحتاجه مختلف الجهات لتفعيل التوصيات التي حددتها الجهات المعنية في كلا البلدين. وسلط نقي الضوء خلال حوار خاص مع «الرياض» على مجهودات القطاع الخاص في تبني العديد من المبادرات للقيام بدوره في المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمعات الخليجية، وطالب نقي بتأسيس صناديق أو هيئات وبنوك متخصصة تحت أي من المسميات، لتتولى مسؤولية تقديم قروض بفوائد ميسرة أو بدون فوائد للمشاريع الصغيرة والمتوسطة معتبرا مشكلة التمويل أكبر عائق أمام هذا النوع من الشركات.

كما حث الدول الأعضاء على تفعيل المادة الثانية من النظام الأساسي لمركز التحكيم في النظر في المنازعات التجارية بين مواطني دول مجلس التعاون أو بينهم وبين الغير سواءً كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين، والمنازعات التجارية الناشئة عن تنفيذ أحكام الاتفاقية الاقتصادية والقرارات الصادرة تنفيذاً لها إذا اتفق الطرفان كتابة في العقد أو في اتفاق لاحق على التحكيم في إطار هذا المركز.

عبدالرحيم نقي

1.28 مليون دينار أرباح «دواجن» في النصف الأول

أعلنت الشركة الكويتية المتحدة للدواجن «دواجن» عن بياناتها المالية المرحلية للنصف الأول من العام الجاري مُحققة أرباحا بلغت 1.28 مليون دينار تقريباً مقابل أرباح بنحو 1.03 مليون دينار للفترة المماثلة من العام الماضي، بارتفاع في الأرباح بحوالي 24.3 في المئة.

وبلغت ربحية السهم الواحد في النصف الأول من العام الحالي 11.41 فلسا مقابل ربحية بلغت 9.19 فلوس للسهم الواحد عن النصف الأول من عام 2012.

أرباح «وربة» بلغت 1.17 مليون دينار بنهاية النصف الأول

أعلنت شركة وربة للتأمين «وربة» عن بياناتها المالية المرحلية للنصف الأول من العام الجاري مُحققة أرباحا بلغت 1.17 مليون دينار تقريباً مقابل أرباح بنحو 1.29 مليون دينار للفترة المماثلة من العام الماضي، بتراجع في الأرباح بحوالي 9.3 في المئة.

وبلغت ربحية السهم الواحد في النصف الأول من العام الجاري 6.77 فلوس مقابل ربحية بلغت 7.45 فلوس للسهم الواحد عن النصف الأول من عام 2012.

خبراء: نمو قطاع الإنشاءات الإماراتي إلى 4.3 تريليونات درهم

القطاع يناقش الاستخدام المتنامي للطاقة الشمسية والتقنيات الكفيلة بتعزيز الكفاءة لتلبية الطلب المتزايد على موارد الطاقة

أكد خبراء متخصصون بقطاع الطاقة أن النهضة الكبيرة التي يشهدها قطاع المشاريع الإنشائية التجارية والسكنية في منطقة الخليج العربي سيوفر العديد من الفرص الواعدة لتعزيز النمو والابتكار ضمن قطاع الطاقة الشمسية.

وتشير أحدث التقارير إلى تنفيذ مشاريع إنشائية تصل قيمتها إلى نحو 4.3 تريليونات درهم إماراتي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال السنوات العشر المقبلة، الأمر الذي سيؤدي إلى تزايد الطلب على موارد الطاقة، علماً بأن هذا الطلب ينمو حالياً بمعدلات تتراوح بين 7 و8 في المئة سنوياً.

وتبرز الطاقة الشمسية كإحدى أهم الموارد لمواجهة هذه التحديات بأسلوب مستدام. وكشفت الدراسات أن تركيب الحلول الكهروضوئية المدمجة ضمن المباني السكنية يمكن أن يوفر فائضا في الطاقة الكهربائية يصل إلى 25 ألف كيلوواط ساعة سنويا، بعد تلبية الطلب على الكهرباء، مما يؤدي إلى خفض قيمة فواتير الكهرباء المنزلية بنسبة تصل إلى 25 في المئة.

في هذا السياق قال عدنان شرفي، رئيس «مجلس الإمارات للأبنية الخضراء»: «يزداد الوعي بالحاجة إلى تطوير الأبنية الخضراء والبيئات المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة بصورة متسارعة، حيث تبذل جهود حثيثة على مستوى سلاسل التوريد للترويج لمفاهيم المباني المستدامة. ولا شك بأن استخدام الألواح الشمسية لإنتاج الطاقة اللازمة لتسخين المياه وأنظمة التدفئة والتبريد والتكييف وتوليد الطاقة الكهربائية هي خطوة رئيسية نحو تعزيز استدامة المباني».

وأضاف شرفي: «في ظل التوقعات التي تشير بزيادة نسبتها 71 في المئة في الطلب على موارد الطاقة الرئيسية بحلول عام 2019 في الدولة، وارتفاع إجمالي الإنفاق في القطاع إلى 926 مليون دولار، فإن اعتماد الطاقة الشمسية ضمن حلول توليد الطاقة المستخدمة في المباني سيكون منطلقاً هاماً نحو تحقيق المزيد من الإنجازات في هذا المجال».

ومن المعروف بأن الأبراج المكتبية تتطلب تكاليف عالية للتشغيل، بسبب وجود الآلاف من ألواح النوافذ التي تمتص الحرارة وتزيد من تكاليف أنظمة التكييف. لكن منتجات مثل ألواح In«Flector لعزل النوافذ من «مجموعة السركال» التي تتخذ من دولة الإمارات العربية المتحدة مقرا لها، قادرة على خفض تكاليف الطاقة بنسبة تصل إلى 50 في المئة.

وقال إيان كونستابل، المدير التنفيذي لـIn«Flector: «تعتبر ألواح In«Flector من أهم المنتجات الموجودة في السوق حاليا من حيث دورها في تعزيز استدامة المباني القائمة».

وتابع بقوله: «تعدّ هذه الألواح منتجاً فريداً من نوعه بفضل شفافيتها، مما يميزها عن بقية أنواع الستائر شائعة الاستخدام والستائر العازلة والطبقات العازلة للنوافذ. وكانت وكالة الفضاء الأمريكية «ناسا» أول من طوّر هذه الألواح لمهماتها الفضائية، ومنذ ذلك الوقت تم تطبيقها واعتمادها كتقنية عزل للنوافذ، حيث أنها تعكس ما يصل إلى 92 في المئة من الأشعة فوق البنفسجية، و80 في المئة من الحرارة المشعة، و78 في المئة من اكتساب الحرارة الشمسية، فيما تسمح بنفاذ الضوء الطبيعي، وتخفض بصورة ملحوظة من تكاليف التكييف والإنارة، مقارنة بمبنى مزوّد بستائر وطبقات عازلة من الأرض إلى السقف».

يعمل مطورو العقارات السكنية في دول الخليج على استكشاف طرق جديدة يسخّرون من خلالها الطاقة النظيفة، كما يدرسون توظيف تقنيات مبتكرة في مشاريع الإنشاءات لديهم لدعم سياسات الاستدامة التي تلتزم بتحقيقها الحكومات في أرجاء المنطقة.

ومن جانبه قال أحمد المطروشي، العضو المنتدب لشركة «إعمار العقارية»: «يتجلى تركيز «إعمار» على تحقيق الكفاءة في استهلاك الطاقة من خلال تطويرها لبرج خليفة، أطول مبنى في العالم بأسره، والذي تم بناؤه بحيث يعزز من الإمكانات التي توفرها الطاقة الشمسية، حيث أنه يتم تلبية متطلبات ساكني البرج من المياه الساخنة عبر الطاقة الشمسية. وسنواصل نهجنا في استكشاف فرص جديدة للترويج للكفاءة في استهلاك الطاقة والمياه في مجمّعاتنا ومشاريعنا، ودعم خطط التنمية المستدامة في الإمارات العربية المتحدة».

ومن جهته قال فهد الكتبي، الرئيس التنفيذي للعمليات التجارية في «الدار العقارية»، أول مطوّر في أبوظبي تحمل مجمّعاته وفلله تصنيف اثنين ضمن برنامج التقييم بدرجات اللؤلؤ «استدامة»: «تحقق مجمّعاتنا المستدامة استهلاكا أقل للطاقة بنسبة تقارب 20 في المئة، وقد تمكنا من الوصول إلى هذه النسبة من خلال اعتماد تغليف عازل للحرارة في المباني ذي جودة أفضل «في الجدران والنوافذ والأسقف»، واستخدام أنظمة أكثر كفاءة في التكييف بالهواء، والإضاءة العاملة بتقنية LED، وتطبيق أنظمة تسخين المياه بالطاقة الشمسية. ولا يسهم اعتماد هذه التدابير والإجراءات في ترشيد استهلاك الطاقة فحسب بل ويساعد في بناء وإيجاد مجمّعات أفضل، تشكل مكانا صحيا أكثر لقاطنيها».

شغل مجال الاستثمار والابتكار في الطاقة الشمسية حيزاً كبيراً من دورة هذا العام من القمة العالمية لطاقة المستقبل، مع مشاركة عدد من كبرى شركات القطاع في العالم، والتي استعرضت أحدث التقنيات التي توصلت إليها. ومن هذه الشركات نذكر: «فيرست سولار» و«صن تيك» و«كانيديان سولار» و«سولار وورلد» و«صن باور». وكان لهذه المشاركات أن عززت من مكانة القمة كحدث فكري رائد على صعيد المنطقة والعالم في مجال الطاقة الشمسية.

وفي هذا السياق قال ناجي الحداد، مدير القمة العالمية لطاقة المستقبل 2014: «في دورتها للعام المقبل، ستولي القمة العالمية لطاقة المستقبل تركيزاً أكبر على الاستخدامات المستقبلية للطاقة الشمسية في المباني، مع استعراض مفهومي المدينة البيئية Eco-City والفندق البيئي Eco-Hotel ضمن منطقة «العيش المستدام» في المعرض المصاحب للقمة، وذلك استنادا إلى النجاح الذي حققه المنزل البيئي في الدورة السابقة. ومن شأن هذه الفعاليات أن تسلط الضوء على الدور الذي يمكن للطاقة الشمسية أن تلعبه في تعزيز كفاءة استخدام الطاقة، وضمان العيش المستدام في المجمعات السكنية والتجارية على حد سواء».

اقتصاديون يستبعدون تأثير ارتفاع النفط والذهب على أسعار المواد الغذائية

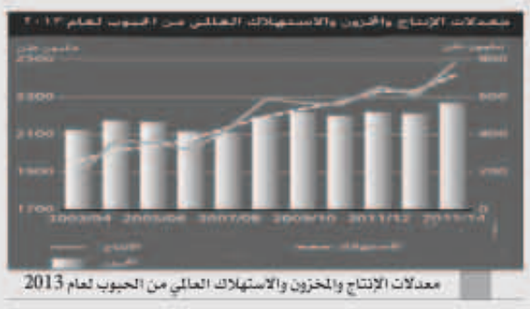
معدلات الإنتاج والمخزون والاستهلاك العالمي من الحبوب لعام 2013

استبعد اقتصاديون عالميون تابعت الرياض تحليلاتهم في عدد من النشرات الاقتصادية العالمية المتخصصة أن يكون هناك أي تأثير مستقبلي على أسعار المواد الغذائية بالأسواق العالمية جراء استمرار أسعار النفط والذهب في مستويات عالية طيلة الأشهر الماضية، متوقعين أن تشهد أسعار السلع الأساسية والمواد الغذائية تراجعاً ملحوظا خلال الأسابيع القادمة ما ينعكس إيجابا على المستوى المعيشي لشعوب العالم.

حيث أشار محللون اقتصاديون في «ماركت ووتش» إلى أن الإنتاج العالمي المتنامي من الحبوب سيساهم مساهمة فاعلة في تراجع أسعار المواد الغذائية رغم استمرار النفط في مستوياته العالية التي تفوق 108 دولارات للبرميل طيلة العامين الماضيين وتخطي الذهب حاجز 1300 دولار للأوقية، مشيرين إلى أن توجه عدد من المستثمرين إلى المشاريع الزراعية أفضى إلى ارتفاع معدلات الإنتاج الزراعي ودعم توفر الغذاء بأسعار مناسبة.